



مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية و التطبيقية

BANI WALEED UNIVERSITY JOURNAL OF SCIENCES & HUMANITIES



مجلة فصلية محكمة تصدر عن جامعة بني وليد

A QUARTERLY REFEREED JOURNAL ISSUED BY BANI WALEED UNIVERSITY

من محتويات العدد :

- ANALYTICAL DETERMINATION OF BOUNDARY SHEAR STRESS OVER FIXED AND MOBILE BEDS FOR SUBMERGED WALL JETS .
- Conservation and Promoting Indonesian Culture in the Era of Globalization.
- الكشف عن انتشار العدوى البكتيرية وطرق السيطرة عليها في قسم الأشعة التشخيصية عن طريق المسح المخبري للكاسيت المستخدم في التصوير داخل مستشفى الظهرة القروي بني وليد.
- أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2019).
- دور المراجعة الداخلية وأهميتها في تحقيق جودة التقارير والقوائم المالية بالمصارف التجارية "دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية".
- دور المحاسبة البيئية في تعزيز التنمية المستدامة.
- عدالة ضريبة الدخل في التشريع الليبي.
- الاشكاليات القانونية التي تثيرها جريمة المشاجرة.
- الحد من العنف المدرسي من وجهة نظر المرشدين النفسيين في مدارس مدينة بني وليد.
- دور الأخصائي الاجتماعي في حماية حقوق الأطفال المصابين بفيروس كورونا .
- تأثير مستويات ومواعيد التسميد النيتروجيني علي بعض أصناف القمح الطري في ليبيا.

السنة السادسة العدد السادس والعشرون المجلد الأول ديسمبر 2022

مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية - العدد السادس والعشرون - ديسمبر 2022 م

Sixth Year – Twenty-Sixth Issue –First volume - December 2022



مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن
جامعة بني وليد
بني وليد - ليبيا

السنة السادسة - العدد السادس والعشرون -
المجلد الأول - ديسمبر 2022 م

التوثيق: الدار الوطنية للكتاب بنغازي 2017/ 121

مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية
والتطبيقية
السنة السادسة – العدد السادس والعشرون –
المجلد الأول – ديسمبر 2022 م

رئيس تحرير المجلة

أ.د. سالم أمحمد سالم التونسي

هيئة تحرير المجلة

د. أسامة غيث فرج

د. الطاهر سعد علي ماضي

د. السنوسي مسعود عبيد الله

د. جعفر الصيد عوض

د. مفتاح أغنية محمد أغنية

د. فاتح عمر زيدان

د. حمزة خليفة ضو

أ. جمال معمر محمد الدبيب

أ. أشرف علي محمد لامة

اللجنة الاستشارية للمجلة

أ.د. أبو العيد الطاهر عبد الله الفقيهي

أ.د. أحمد ظافر محسن

أ.د. أنور حسين عبد الرحمن

أ.د. بلقسام السنوسي أبو حمرة

أ.د. رضا علي عبد الرحمن

أ.د. فخر الدين عبد السلام عبد المطلب

أ.د. مرتضى مصطفى أبو كريشة

قواعد النشر بمجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

مجلة علمية فصلية محكمة تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الأصيلة والمبتكرة في العلوم الإنسانية والتطبيقية.

وإذ ترحب المجلة بالإنتاج المعرفي والعلمي للباحثين في

المجالات المشار إليها تحيطكم علماً بقواعد النشر بها وهي كالتالي:

1- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية على أن تعالج القضايا والموضوعات بأسلوب علمي موثق يعتمد الإجرائية المعتمدة في الأبحاث العلمية، وذلك بعرض موضوع الدراسة وأهدافها ومنهجها وتقنياتها وصولاً إلى نتائجها وتوصياتها ومقترحاتها.

2- يكون التوثيق بذكر المصادر والمراجع بأسلوب أكاديمي يتضمن:

أ- الكتب : اسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان وتاريخ النشر، اسم الناشر، رقم الصفحة.

ب- الدوريات : اسم الباحث، عنوان البحث، اسم المجلة، العدد وتاريخه، رقم الصفحة.

3- معيار النشر هو المستوى العلمي والموضوعية والأمانة العلمية ودرجة التوثيق وخلو البحث من الأخطاء التحريرية واللغوية وأخطاء الطباعة.

4- أن يكون النص مطبوعاً على برنامج (**Microsoft Word**) ويكون حجم الخط (14) ونوعه (**Simplified Arabic**)، على حجم ورق **A4** .

5- أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث على (25) صفحة كحد أقصى وان يرفق بخلاصة للبحث أو المقالة لا تتجاوز (60) كلمة تنشر معه عند نشره .

6- ترحب المجلة بتغطية المؤتمرات والندوات عبر تقارير لا تتعدى (10) صفحات (A4) كحد أقصى، يذكر فيها مكان الندوة أو المؤتمر وزمانها وأبرز المشاركين، مع رصد أبرز ما جاء في الأوراق والتعليقات والتوصيات .

7- ترحب المجلة بنشر مراجعات الكتب بحدود (10) صفحات (A4) كحد أقصى على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين. على أن تتضمن المراجعة عنوان الكتاب وأسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات، وتتألف المراجعة من عرض وتحليل ونقد، و أن تتضمن المراجعة خلاصة مركزة لمحتويات الكتاب، مع الاهتمام بمناقشة أطروحات المؤلف ومصداقية مصادره وصحة استنتاجاته .

8- يرفق مع كل دراسة أو بحث تعريف بالسيرة الأكاديمية والدرجة العلمية والعمل الحالي للباحث .

9- لا تدفع المجلة مكافآت مالية عما تقبله للنشر فيها .

10- لا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نشرت أو أرسلت للنشر في مجلات أخرى.

11- تخضع المواد الواردة للتقييم، وتختار هيئة تحرير المجلة (سرياً) من تراه مؤهلاً لذلك، ولاتعاد المواد التي لم تنشر إلى أصحابها.

12 - يتم إعلام الباحث بقرار التحكيم خلال شهرين من تاريخ الإشعار باستلام النص، وللمجلة الحق في الطلب من الباحث أن يحذف أي جزء أو يعيد الصياغة، بما يتوافق وقواعدها.

13- تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة وفق خطة التحرير، وتؤول حقوق الطبع عند إخطار الباحث بقبول بحثه للنشر للمجلة دون غيرها.

14- مسؤولية مراجعة و تصحيح و تدقيق لغة البحث تقع علي الباحث، على أن يقدم ما يفيد بمراجعة البحث لغويا، ويكون ذلك قبل تقديمه للمجلة .

15- ترسل البحوث والدراسات والمقالات باسم مدير التحرير.

بخصوص البحوث والدراسات والمقالات التي تسلم إلى مقر
المجلة، فإن البحث يسلم على قرص مدمج (CD) مرفقا بعدد 2
نسخة ورقية .

للمزيد من المعلومات والاستفسار يمكنكم المراجعة عبر :

البريد الإلكتروني
jurbwu@bwu.edu.ly

صفحة المجلة على فيسبوك
(مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية و التطبيقية)

مقر المجلة
إدارة المكتبات والمطبوعات والنشر بالجامعة – المبنى الإداري
لجامعة بني وليد
بني وليد – ليبيا

محتويات العدد

الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
8	Dr.Mohamed Ibrahim Ghoma	ANALYTICAL DETERMINATION OF BOUNDARY SHEAR STRESS OVER FIXED AND MOBILE BEDS FOR SUBMERGED WALL JETS
38	Ahmed Annegr, ,Asfi Manzilati ,Faiza Tawati ,Silvi Asna	Conservation and Promoting Indonesian Culture in the Era of Globalization
51	د. المهدي موسى الشويخ	الكشف عن انتشار العدوى البكتيرية وطرق السيطرة عليها في قسم الأشعة التشخيصية عن طريق المسح المخبري للكاسيت المستخدم في التصوير داخل مستشفى الظهرة القروي بني وليد
67	أ. حمزة مفتاح المختار	أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2019)
84	د. حلمي أحمد القماطي	أثر صدمات سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم، البطالة) (دراسة حالة جمهورية مصر العربية)
126	أ. أرحومة مفتاح أرحومة	دور القطاع الخاص في عملية التمويل للقطاعات الصناعية المتوقفة "دراسة ميدانية على شركة الإنماء للصناعات الصوفية بني وليد"
135	أ. هاجر محمد الزروق علي	دور المحاسبة البيئية في تعزيز التنمية المستدامة
156	د. خميس عبدالسلام محمد	دور المراجعة الداخلية وأهميتها في تحقيق جودة التقارير والقوائم المالية بالمصارف التجارية "دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية"
190	أ. زينب سالم علي	عدالة ضريبة الدخل في التشريع الليبي
206	أ. عمر نصر الغنאי	الحماية القانونية للمال العام
224	د. شوقي عبد الله عبد السلام	الإشكاليات القانونية التي تثيرها جريمة المشاجرة

محتويات العدد

الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
238	أ. سعده امبارك معمر	المسئولية الجنائية للشريك بالمساعدة
264	د. سمير سالم حديد أ. سعد بن ناصر آل عزام	الضمانات القانونية لاستمرارية سير المرفق العام بانتظام في الظروف القاهرة في ظل جائحة كورونا
296	أ. ندى عبدالرحمن أبوتوتة	دور مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة على العملية الانتخابية
308	أ. أسامه سعد محمد	الحصانة الدولية بين الرفع والانقضاء
323	د. رقية محمد حامد اليعقوبي	الحد من العنف المدرسي من وجهة نظر المرشدين النفسيين في مدارس مدينة بني وليد
350	د. صالحه مصباح أغنية	التمرد النفسي لدى عينة من طلاب كلية الآداب جامعة بني وليد
365	د. فهيمة محمد علي الرقيق	دور الأخصائي الاجتماعي في حماية حقوق الأطفال المصابين بفيروس كورونا
411	د. حنان أحمد عثمان	العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة من حيث الأسباب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وأنواع الجريمة في المجتمع الليبي "دراسة وصفية تحليلية"
437	د. ضو خليفة الترهوني	الثقافة العربية بين تقديس الماضي والانغماس في العولمة الثقافية "قراءة سوسولوجية في ملامح حالة هجينة"
453	د. أبوعجيلة عمار البوعيشي	الشباب والقيم في المجتمع الليبي المتغيرات المحلية والخارجية المؤثرة في القيم الاجتماعية لدى الشباب الليبي
466	أ. نجوى الهادي سالم الغويلي	الرعاية الاجتماعية والدعم الاجتماعي وأثرها على التربية الإيجابية للطفل
495	د. فؤاد غيث فرج الدعكي	تأثير مستويات ومواعيد التسميد النيتروجيني علي بعض أصناف القمح الطري في ليبيا

أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2019) أ. حمزة مفتاح المختار – كلية الاقتصاد – جامعة بني وليد

المستخلص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في ليبيا، واستخدمت الدراسة أسعار سلة أوبيك لتمثل أسعار النفط، والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي ممثلاً للنمو الاقتصادي في ليبيا، واستخدمت الدراسة نموذج التكامل المشترك لـ انجل-جرانجر، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من أسعار النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأيضاً وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي خلال مدة الدراسة.

Abstract

This study aims to measure the impact of oil prices on Libya's economic growth, The study used OPEC basket prices to represent oil prices and real GDP as a representative of Libya's economic growth, The study used the joint integration model of Angel-Granger, and found a one-way causal link from oil prices to real GDP, as well as a short-term balance between oil prices and economic growth during the study's duration.

المقدمة

يعتبر النفط حالياً هو مصدر رئيسي للطاقة في العالم، كما أنه مورد طبيعياً وناصباً، وبناء على هذه الخصائص فقد أصبح من أهم السلع التي يتم تبادلها على مستوى العالم، وأصبح ثروة تعتمد عليها اقتصاديات الدول المختلفة، سواء كانت متقدمة أو نامية، فالدول المتقدمة تعتمد على النفط المستورد كونه المصدر الرئيسي لتلبية احتياجاتها من الطاقة، بينما الدول المنتجة التي أغلبها دول نامية اقتصادياً تعتبر صناعة استخراج و تصدير النفط المورد الأساسي لتمويل مشاريعها التنموية وميزانياتها العامة، وهكذا أصبح النفط مؤثر رئيسي على اقتصاديات الدول وسياساتها الاقتصادية. شهدت الصناعة النفطية تطوراً عالمياً، فأصبح لها سوق عالمية تتميز بالتعقيد وعدم الاستقرار ولها حساسية لجميع الأحداث الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي جعل أسعار النفط تتعرض لتقلبات وتذبذبات مختلفة على مر السنوات الماضية، وتعتبر تقلبات أسعار النفط من أهم المخاطر

و التحديات التي تواجه معظم دول العالم المنتجة والمصدرة، فالدول المنتجة تتخوف من انخفاض أسعار النفط الذي يؤدي إلى نقص إيراداتها وبالتالي عجزها عن تمويل ميزانياتها ومشاريعها التنموية، بينما الدول المستوردة تتخوف من ارتفاع أسعار النفط الذي بدوره يجعلها تتكبل خسائر في توفير مصادر الطاقة والذي يحمل آثارا سلبية على اقتصاداتها من ارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع معدلات التضخم التي قد تصل عواقبها إلى الدول المصدرة للنفط أيضا. وتعتبر ليبيا من الدول المصدرة للنفط وتعتمد مثلها مثل الدول النامية المصدرة الأخرى على إيرادات النفط لتمويل ميزانياتها ومشاريعها التنموية، فالإيرادات النفطية بلغت ما نسبته 75% ، 86% من إجمالي إيرادات الميزانية العامة لسنتي 2016 و 2017 على التوالي. (مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية الربع الرابع جدول رقم 28) وتدبب أسعار النفط قد يؤثر على تمويل الميزانية العامة و سير العملية التنموية. ومن هنا جاءت إشكالية البحث التالية.

مشكلة البحث

مشكلة البحث تتمثل في السؤال الرئيسي التالي

ما مدى تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي في ليبيا؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى بيان أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في ليبيا وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي في المدى القصير.
- تحديد أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في المدى البعيد
- بيان طبيعة العلاقة التي تربط بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة

يستمد البحث أهميته من أهمية استدامة النمو الاقتصادي لضمان استقرار الاقتصاد الكلي ، فإن تقلب أسعار النفط الذي تشهده الأسواق العالمية يؤثر بشكل كبير على مصدر رئيسي من مصادر تمويل الميزانية العامة ، التي يعتمد عليها في تمويل المشاريع الحيوية للدولة مثل التعليم والصحة، لذلك لزم الأمر دراسة العلاقة بين النمو في الاقتصاد الليبي و أسعار النفط .

فرضيات الدراسة

توجد علاقة إيجابية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في ليبيا.
توجد علاقة توازنية قصيرة الأجل بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي.

حدود البحث

الحدود المكانية للدراسة هي الاقتصاد الليبي، أما الحدود الزمانية فقد اعتمدت الدراسة على البيانات من الفترة 1980- إلى 2019.

الدراسات السابقة

- دراسة (عدناني خولة، أقاسم حسنا، مقدم عبدالجليل، 2019) بعنوان أثر أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر وقطر، وهدفت الدراسة إلى بيان أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد لكل من دولتي الجزائر وقطر ومدى تحقيق كل منهما نمو اقتصادي في توفر الموارد الطبيعية، واستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي والمنهج المقارن، وتوصلت إلى أن اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي يتأثر بتقلبات أسعار النفط بشكل كبير إيجابيا وسلبيا، بينما قطر لها اقتصاد متنوع رغم أنه يتأثر بتقلبات أسعار النفط إلا أنه يحقق نموا اقتصاديا كبيرا من خلال اعتماده سياسة التنويع الاقتصادي وانعاش القطاعات الغير نفطية.
- دراسة (بكادي مسعود، 2021) بعنوان أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة حالة الدول المصدرة والمستهلكة في الفترة 1990-2019، الجزائر والمغرب أنموذج ، وهدف هذه الدراسة كان فحص تأثير تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على النمو الاقتصادي لكل من الجزائر كدولة مصدرة للنفط والمغرب كدولة مستوردة له، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، توصلت لدراسة لوجود علاقة طردية بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل والقصير، أما بالنسبة للمغرب فلا توجد علاقة بين متغيرات الدراسة في المدى القصير ولكم في الأجل الطويل فكانت هناك علاقة طردية ضعيفة بين المتغيرات.
- دراسة (لطيفة لمطوش و بوادو فاطمة، 2018) بعنوان أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1965- 2016) ، وهدف هذه الدراسة هو قياس أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة وذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنه طويلة وقصيرة الأجل بين تذبذب النمو الاقتصادي وتقلبات أسعار البترول.
- دراسة (أبويكر أبو عزم، 2016) بعنوان تقلبات أسعار النفط وأثرها على النمو الاقتصادي _دراسة قياسية للاقتصاد الليبي من 1990 إلى 2010م-، وهدفت الدراسة إلى دراسة

العلاقة بين أسعار النفط الخام والنمو الاقتصادي للنتائج المحلي الإجمالي ، واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين.

أولاً : الجانب النظري

• مفهوم النفط وتعريفه

كلمة (نפט) هي كلمة معربة ومشتقة من الكلمة الإغريقية (نافتا)، وكلمة (بترو) مشتقة من كلمتين لاتينيتين هما (بترا) و تعني صخر و(أوليوم) وتعني زيت، فإذا جمعنا شكلت كلمة (بتروليوم) ومعناها زيت الصخر، وهي الكلمة المستعملة في اللغة الإنجليزية اليوم ومنها اشتقت كلمة (بترو) المستعملة في اللغة العربية. والبترو سائل زيتي أسود لزج مكون من مواد عضوية مختلفة، ومع أنه سائل إلا أنه يحتوي على مواد صلبة وغازات. (باسلة إبراهيم، أحمد نظام الدين، تكنولوجيا النفط، بدون تاريخ نشر، ص 9)

أنواع النفط

للنفط عدة أنواع تختلف باختلاف درجة كثافته التي تعتبر محصورة بين (1-60) وكلما كانت درجة الكثافة عالية دل ذلك على أن النفط خفيف وأفضل جودة، وهذه الأنواع هي:-
نفط خفيف وهو الذي درجة كثافته تفوق 35 درجة
نفط متوسط والذي درجة كثافته تتراوح بين 28 و 35 درجة.
النفط الثقيل وهو الذي درجة كثافته تحت 28 درجة. (لطيفة لمطوش، بوادو فاطيمة، 2018، ص 171)

أسعار النفط

هو قيمة نقدية مقاسة بالدولار الأمريكي تدفع ثمن لبرميل النفط الخام المكون من (42) غالون، وهذا السعر يتعرض لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتصف بالديناميكية وعدم الاستقرار. (عدناني خولة، ص251)

أنواع سعر النفط

السعر المعلن: وهو يعبر عم أسعار النفط المعلنة رسمياً من قبل الشركات النفطية.
السعر المتحقق: وهو السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو خصومات يوافق عليها الطرفات البائع والمشتري كنسبة مئوية تخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع. (عدناني خولة، ص251)

سعر الإشارة: ويكون عادة متوسط السعرين السابقين، واعتُمد كسعر معمول به في بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية لاقتسام العوائد بينها منذ الستينات. سعر الكلفة: ويمثل التكلفة الحقيقية التي تحملتها الشركة المنتجة لقاء حصولها على برميل من النفط الخام بموجب الامتيازات التي تحصلت عليها من الدول المنتجة للنفط. السعر الفوري أو الآتي: هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة فوراً، أي في السوق النفطية الحرة، بين الأطراف العارضة والمشتري. (عدناني خولة، ص251)

السعر الورقي: وهو سعر برميل النفط في سوق الصفقات الآتية، وهو عبارة عن عقود البترول الآجلة التي قام المستثمرون ببيعها ويزيدون عليها وتتداول بين المضاربين، وعملية المضاربة على البترول تعتبر من أحد أسباب تدبب أسعاره. (هالة وحشي، 2017، ص19)

أسواق النفط

سوق النفط هو السوق الذي يتم فيه تبادل أهم مصدر من مصادر لطاقة وهو النفط، ويحكم هذا السوق قانون الطلب والعرض بالإضافة إلى بعض العوامل الاقتصادية والغير اقتصادية الأخرى، وللسوق النفطي عدة أنواع منها:-

الأسواق الفورية: هي أسواق دولية تنشط بدون انقطاع، يتباحث ويتفاوض فيها بائع النفط ومشتريه عن صيغة معينة للتعامل في وقت محدود ويسعر معين لكمية معينة، وتنشط هذه السوق بين المتعاملين بمختلف وسائل الاتصالات أو يلتقون في مكان معين.

الأسواق المستقبلية: الأسواق المستقبلية مقرها البورصات العالمية مثل بورصة نيويورك، و البورصة الدولية للبترول التي مقرها لندن، وقد عرفت منذ الثمانينات، عندما طرح أول عقد مستقبلي نفطي في سوق نيويورك سنة 1983، وتنظم هذه الأسواق البيع المستقبلي للنفط الخام والمنتجات النفطية ولآجال قريبة وبعيدة، وتتيح هذه العقود المستقبلية للمتعاملين فيها فرصة تقادي مخاطر التقلبات المستقبلية في أسعار النفط. (طهير نورالدين، 2019، ص 7،8).

• النمو الاقتصادي

تعريف النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد وتعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية، وتعتبر من المواضيع الهامة للحكومات التي تهتم بتطوير بلادها وازدهار شعبها، ولكن في الغالب يميل البعض في المساواة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث أن كلاهما يهدف إلى التغيير إلى الأحسن، إلا أنهما يختلفان عن بعض فالنمو الاقتصادي عرف بعدة تعريفات نذكر منها الآتي:-

يعرف النمو الاقتصادي بأنه "التغير المأموي السنوي ل GDP الحقيقي أو نصيب الفرد من GDP الحقيقي" (أمين حواس، 2021، نماذج النمو الاقتصادي، ص4)

عرف الاقتصادي فرنسو بيرو (Francois Perroux) النمو الاقتصادي بأنه "الزيادة المستمرة في الدخل الإجمالي أو الصافي بالقيمة الحقيقية"

وعرفه سيمون كوزنت (Simon Kuzent) بأنه "ارتفاع طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها، وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والأيدولوجية التي يحتاج الأمر إليها" (فضيلة ملح، علي مكيد، 2020، ص 127)

ومن التعريفات السابقة نجد أن النمو الاقتصادي يقصد به حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي الحقيقي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، وبالتعمق في هذا المفهوم نجد ما يلي:

النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل يجب أن تحدث زيادة أيضا في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل نمو الناتج الحقيقي يجب أن يفوق معدل نمو عدد السكان.

تكون الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، فيجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد مقاسة بالدخل الحقيقي بعد أخذ معدلات التضخم في الحسبان.

يجب أن تتصف الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية، أي تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها. (محمد عجمية واخرون، 2008، ص77-83) أما التنمية الاقتصادية عرفها البعض بأنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وهذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنية والهيكل الاقتصادي، وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الحقيقي وزيادة نصيب الفرد منه، بالإضافة إلى إجراء العديد من التغيرات في هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات، وتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي وإحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

ومن هنا نجد أن عملية التنمية الاقتصادية تتطوي على عناصر النمو الاقتصادي، من تحقيق زيادة حقيقية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وبالإضافة إلى ذلك نجد التنمية تتفرد بعوامل أخرى عن النمو الاقتصادي وهي إجراء تغيير في الهيكل والبنية الاقتصادية، و

تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل، والاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة. (محمد عجمية وآخرون، 2008، ص 82)

عناصر النمو الاقتصادي

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي. العمل : ويعني القدرة الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجاته، وحجم العمل مرتبط بعدد السكان في البلد وعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عمل وإنتاجية العمل، فكلما زادت الإنتاجية زاد الإنتاج. رأس المال: يعتبر رأس المال عنصر من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج من خلال زيادة حجم الاستثمار. التقدم التقني: هو التنظيم أو الوسيلة التي تؤدي إلى تحقيق كمية أكبر من الإنتاج بنفس كميات عناصر العمل، أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من عوامل الإنتاج، أي أن التقدم التقني يعني الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج. و يقاس النمو الاقتصادي بنمو الناتج الحقيقي ويقاس أيضا بنمو دخل الفرد من الناتج الحقيقي.

لمحة حول إيرادات النفط والنمو الاقتصادي في ليبيا

تعتبر ليبيا من البلدان الأعلى دخل في دول أفريقيا، فقد بلغ متوسط النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي 7.99% في الفترة من 2000 إلى 2012، ووصل إلى 122% في نهاية سنة 2012 بعد ما سجل انخفاضا بنسبة 60% لسنة 2011، وفي عام 2013 انخفض النمو الاقتصادي مرة أخرى إلى بمقدار 6% وذلك نتيجة إيقاف تصدير النفط من قبل حرس المنشآت النفطية، الأمر الذي جعل ليبيا تخسر ثلثي احتياطياتها بين عامي 2013 و 2016، أي ما قيمته 75 مليار دولار أمريكي. وفي عام 2017 شهد الاقتصاد الليبي انتعاشا بسبب زيادة إنتاج النفط، فقد بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 28.3% في عام 2017،

بينما نجد أن مساهمة القطاع الغير نفطي في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا، حيث شكل ما يقارب 32% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014 وسنة 2017. ولايزال قطاع الطاقة يعتبر المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه الاقتصاد الليبي، فقد بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 70% و بلغت مساهمته في الإيرادات الحكومية حوالي 90% وأكثر من 95% من إجمالي الصادرات، وذلك في عام 2018. (عبد الله حامد الحاسي، 2020، ص 13)

مما سبق نجد أن ليبيا تعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي ويعتبر القطاع الأبرز من بين القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي تمويل

الميزانية، وبما أن سعر النفط يتحدد في الأسواق العالمية كما أن حصة النفط المصدرة هي محددة من قبل منظمة أوبك لذا فإن أي تغيير في أسعار النفط سوف يتبعه تغير مباشر في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: الجانب العملي

توصيف وصياغة النموذج

لدراسة أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي اعتمدنا على أسلوب التكامل المشترك لإنجل - جرانجر ونموذج تصحيح الخطأ الذي يمر بمرحلتين:

الخطوة الأولى: اختبار استقرارية التغيرات وتحديد درجة التكامل، ويعتبر الشرط الضروري للتكامل أن تكون السلسلتين متكاملتين (مستقرتين) من نفس الدرجة (الرتبة).

الخطوة الثانية: إذا تحقق الشرط الضروري السابق نقدر العلاقة طويلة المدى بين المتغيرين بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS وفق الصيغة التالية:

$$Y_t = \alpha_1 + \beta X_t + \varepsilon_t$$

ونختبر استقراريه سلسلة البواقي (ε_t) لهذه العلاقة، فإذا كانت سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى فإن السلسلتين تحمل صفة التكامل المشترك و يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ لقياس العلاقة في المدى القصير وذلك فق الصيغة التالية:

$$\nabla Y_t = \alpha_1 \nabla X_t + \alpha_2 \varepsilon_{t-1} + u_t, \quad \alpha_2 < 0$$

ويجب أن يكون المعامل α_2 معنوياً وسالباً، وإذا لم يكن كذلك فإنه يجب رفض نموذج تصحيح الخطأ لأنه يذهب بالعلاقة إلى الاتجاه المعاكس و يبتعد عن الهدف طويل المدى. (شيخي محمد، ص 292)

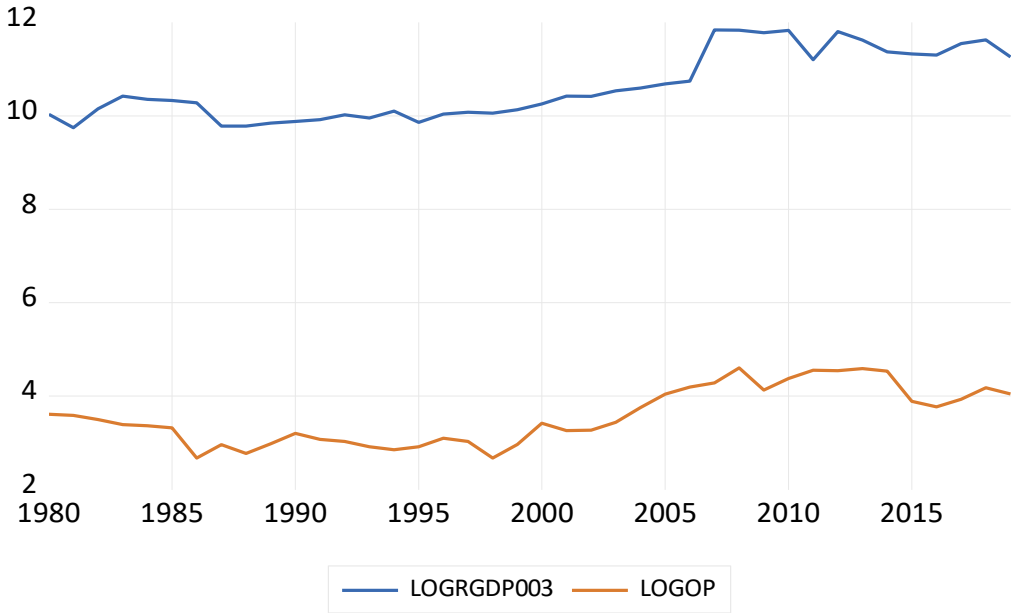
جمع وتحليل البيانات

البيانات المستخدمة: استخدمت الدراسة متغيرين فقط وهما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار سنة 2003 كممثل للنمو الاقتصادي RGDP، وتم الحصول على بيانات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من أعداد مختلفة لنشرات مصرف المركزي الليبي، بالإضافة إلى دراسة مركز البحوث الاقتصادي حول التضخم في الاقتصاد الليبي، وأسعار سلة أوبيك تمثل أسعار النفط OP، وتم الحصول عليها من منظمة الدول المنتجة للنفط، ويجب الإشارة إلى أن أسعار النفط مقاسة بالدولار الأمريكي، بينما الناتج المحلي الإجمالي مقاس بالدينار الليبي، لذلك تم اخذ اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرين.

التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة

من الشكل رقم (1) نلاحظ أن السلسلتين تبدوان غير مستقرتين وتزايد عبر الزمن، وللتأكد من ذلك نقوم بإجراء اختبارات الاستقرارية (جدر الوحدة).

الشكل رقم (1) التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة



اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

من جدول نتائج اختبار الاستقرارية التالي نجد أن سلسلة الناتج المحلي الحقيقي (RGDP) غير مستقرة في المستوى عند صيغ الاختبار الثلاثة، لأن قيمة t المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية عند مستوى 5%، والقيمة الاحتمالية Probability Value أصغر من 5%، ولكنها استقرت عند مستوى 1% بعد أخذ الفرق الأول، و عند جميع صيغ الاختبار. وكذلك سلسلة أسعار النفط (OP) لم تستقر عند المستوى واستقرت بعد اخذ الفرق الأول. مما سبق يتضح أن السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة (I1) وهذا ما يدل على تحقق الشرط الضروري للتكامل.

At First Difference			At Level			المتغير	
With Constant & Trend	With Constant	Without Constant & Trend	With Constant & Trend	With Constant	Without Constant & Trend	Prob	RGDP
0.0000	0.0000	0.0000	0.4343	0.6716	0.8455		
-7.0152	-7.1473	-7.0645	-2.2802	-1.1842	0.617345	t-Statistic	
0.0000	0.0000	0.0000	0.4388	0.686	0.7040	Prob	OP
-6.2817	-6.3125	-6.3836	-2.2715	-1.1502	0.0851	t-Statistic	

جدول رقم (1) اختبار الاستقرارية

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج Eviews 12

تقدير العلاقة طويلة الأجل:

يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل باستخدام OLS ، ومن ثم نقوم باختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرين من سلسلة البواقي ε_t للعلاقة طويلة الأجل السابقة، فإذا استقرت سلسلة البواقي عند المستوى، يكون هناك تكامل مشترك. والجدول التالي يبين نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews

جدول رقم (2) العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة

Dependent Variable: LOGRGDP003				
Method: Least Squares				
Sample: 1980 2019				
Included observations: 40				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGOP	1.045388	0.092007	11.36201	0.0000
C	6.896497	0.33254	20.7385	0.0000

		4	8	
R-squared	0.772585	Mean dependent var	10.6230	6
Adjusted R-squared	0.766600	S.D. dependent var	0.71843	8
S.E. of regression	0.347088	Akaike info criterion	0.77023	0
Sum squared resid	4.577864	Schwarz criterion	0.85467	4
Log likelihood	-13.40460	Hannan-Quinn criter.	0.80076	2
F-statistic	129.0953	Durbin-Watson stat	1.16841	4

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج Eviews

من خلال الجدول السابق نجد أن العلاقة بين سعر النفط والنمو الاقتصادي هي علاقة طردية ، ومعامل الارتباط بلغ 76%، ما يعني أن 76% من التغير في معدل النمو الاقتصادي تفسر بدلالة أسعار النفط، كما أن معالم النموذج معنوية إحصائياً عند مستوى 1%، و بالتالي يمكن كتابة معادلة العلاقة طويلة الأجل في الصورة التالية.

$$12\log RGDP_t = 6.8965 + 1.0454\log OP_t + \varepsilon_t$$

اختبار استقرارية البواقي:

من خلال بيانات الجدول رقم (3) التالي، ينضح أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى، مما يدل على وجود التكامل المشترك، ويسمح لنا بالتقدم نحو الخطوة التالية وهي تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يمثل العلاقة في المدى القصير. ويجب ملاحظة أنه عند اختبار استقرارية البواقي لا يمكننا مقارنة t-Statistic بقيم جداول Dickey-Fuller ، لأن الاختبار يتم على البواقي ، وإنما

توجد جداول خاصة تستخدم لقياس استقرارية البواقي في اختبارات التكامل المشترك. (شيجي، ص292)

ومن الجدول رقم (3) نجد أن قيمة t الجدولية أكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى 1%، بالتالي نستطيع رفض الفرض العدم القائل أن سلسلة البواقي بها جذر وحدة وليست مستقرة، ونقبل الفرض البديل القائل أن سلسلة البواقي لا يوجد بها جذر وحدوي وهي بالتالي مستقرة، ونخلص إلى وجود تكامل مشترك بين أسعار النفط و متغير النمو الاقتصادي، وننتقل إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ ليوضح العلاقة في الأجل القصير وذلك بعد اختبار السببية بين المتغيرين.

الجدول رقم (3) اختبار استقرارية البواقي

		t-Statistic	*.Prob
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.386807	
Test critical values¹	1% level	-3.96	
	level %5	-3.37	
	level %10	-3.07	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج **Eviews 12** و جداول إنجل-

جرانجر للتكامل المشترك.

اختبار العلاقة السببية

الجدول رقم (4) يبين نتائج اختبار سببية الأجل القصير لجرانجر، حيث وجود التكامل المشترك يستلزم على الأقل وجود سببية في اتجاه واحد بين المتغيرات، فمن الجدول رقم (4) نجد أن قيمة Probability للفرض العدم الأول قد بلغت (0.0043) وهي أصغر من 5% وبالتالي نستطيع رفض الفرض العدم، القائل أن أسعار النفط لا تسبب في النمو الاقتصادي، ونقبل الفرض البديل القائل أن أسعار النفط تسبب النمو الاقتصادي، بينما نجد أن قيمة Probability في الاختبار الثاني (0.0606) أكبر بقليل من 5%، بالتالي لا يمكن رفض الفرض العدم القائل أن النمو الاقتصادي لا يسبب في أسعار النفط، ونستنتج أنه توجد سببية في اتجاه واحد من أسعار النفط إلى النمو الاقتصادي.

¹ - قيم t الجدولية ليست من مخرجات برنامج **Eviews**، وإنما أخذت من جداول إنجل - جرانجر للتكامل المشترك من ملاحق كتاب الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ل عبدالقادر محمد عطية، ص 914

جدول رقم (4) اختبار جرانجر للسببية

Pairwise Granger Causality Tests	Obs	F-Statistic	Prob.
Sample: 1980 2019 Lags: 2			
Null Hypothesis			
LOGOP does not Granger Cause LOGRGDP003	38	6.47052	0.0043
LOGRGDP003 does not Granger Cause LOGOP		3.05651	0.0606

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج Eviews

تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك من استقرارية بواقي العلاقة طويلة الأجل نقوم بتقدير العلاقة في الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، والجدول التالي يبين نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ.

جدول رقم (5) نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(LOGRGDP003)				
Method: Least Squares				
Sample (adjusted): 1981 2019				
Included observations: 39 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGOP)	0.259875	0.168016	1.546723	0.1304
ECM(-1)	-0.446676	0.121424	-3.678662	0.0007
R-squared	0.260637	Mean dependent var		0.031528
Adjusted R-squared	0.240655	S.D. dependent var		0.281861
S.E. of regression	0.245615	Akaike info criterion		0.079818

Sum squared resid	2.232090	Schwarz criterion	0.165129
Log likelihood	0.443549	Hannan-Quinn criter.	0.110427
Durbin-Watson stat	2.058383		

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج Eviews

يتضح من نتائج التقدير السابقة أن حد تصحيح الخطأ (0.4466 -) ذو قيمة سالبة ، كما بلغت قيمة p-Value حوالي (0.0007) مما يدل على معنوية حد تصحيح الخطأ عند مستوى 1%، وبلغت قيمة Durbin-Watson 2.05 مما يدل على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي. مما يعني وجود علاقة قصيرة الأجل بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي. وقيمة حد تصحيح الخطأ البالغة 44.6% - تعني أنه في كل فترة يتم تصحيح حوالي 45% من الأخطاء الحاصلة في الفترة السابقة. و عليه يمكن كتابة نموذج تصحيح الخطأ المقدر من بيانات الدراسة على الشكل التالي:-

$$\nabla \log RGDP_t = 0.2598 \nabla \log OP_t - 0.4466 \varepsilon_{t-1}$$

- النتائج

- 1- تبين نتائج الدراسة وجد علاقة طويلة الأجل بين أسعار النفط و النمو الاقتصادي، وهذا ما أوضحتها نتائج الجدول رقم (2)، حيث كانت معاملات النموذج معنوية عند مستوى 1%.
- 2- بينت نتائج استقرارية البواقي في الجدول رقم (3) وجود علاقة توازنه قصيرة الأجل بين أسعار النفط و متغير النمو الاقتصادي ($\log RGDP$)، وهي ما تم صياغتها في نموذج تصحيح الخطأ.
- 3- من الجدول رقم (5) نجد أن معامل تصحيح الخطأ قد بلغ (0.446-) مما يعني أنه في كل سنة يتم تصحيح حوالي 45% من الخطأ الواقع في السنة السابقة.
- 4- تبين نتائج الجدول رقم (4) للسببية أنه توجد سببية في اتجاه واحد، أي أن أسعار النفط تسبب في متغير النمو الاقتصادي، حيث كانت القيمة الاحتمالية لفرض العدم الأول أصغر من 5%، بالتالي تم رفض الفرض العدم القائل بأن أسعار النفط لا تسبب في النمو الاقتصادي، وتم قبول الفرض البديل القائل بأن أسعار النفط تسبب في الناتج المحلي الإجمالي.

5- اعتماد النمو الاقتصادي على أسعار النفط يجعل البلاد عرضة للصدمات الخارجية، ويزيد من حدة الدورات الاقتصادية التي قد يكون لها آثارا سلبية على الاقتصاد الوطني.

- التوصيات

1- العمل على تخفيف نسبة الاعتماد على عوائد النفط في تمويل الميزانية العامة، والعمل على دعم الصناعات المحلية التي من الممكن أن تكون قادرة على المنافسة الدولية.

2- استغلال فترات ارتفاع أسعار النفط لإنشاء مشاريع استثمارية تكون مصدر لتمويل الميزانية العامة وتزيد من درجة التنوع الاقتصادي وتقلل من نسبة اعتماد الموازنة العامة على صادرات النفط، وتحمي الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية.

3- العمل على دعم استقرار أسعار النفط لما تلعبه من دور مهم في تمويل الميزانية العامة ودعم مشاريع التنمية المختلفة.

- قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1- آمين حواس، "نماذج النمو الاقتصادي"، منشورات مخبر تطوير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الجزائر، 2021.

2- باسلة إبراهيم، أحمد نظام الدين، "تكنولوجيا النفط"، بدون تاريخ نشر، منشورات جامعة دمشق.

3- شيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي"، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

4- عبدالقادر محمد عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

5- محمد عجيبة، إيمان ناصف، علي نجا، "التنمية الاقتصادية"، مطبعة البحيرة، مصر، 2008.

ثانياً: الدوريات العلمية

1- أبوبكر أبو عزوم، "تقلبات أسعار النفط وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للاقتصاد الليبي من 1990 إلى 2010م"، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد الخامس، جامعة سبها، ليبيا، 2016.

- 2- بكادي مسعود، "أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة حالة الدول المصدرة والمستهلكة في الفترة 1990-2019"، الجزائر والمغرب أنموذج، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 5، العدد1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر، 2021.
- 3- طهير نور الهدى، "أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لدول الأوبك باستخدام بيانات بانل (2000-2017)"، مذكرة ماجستير ، جامعة البويرة، الجزائر، 2019 .
- 4- عبد الله حامد الحاسي، "دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا الواقع والتحديات والآفاق"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا- الإسكوا، 2020.
- 5- عدناني خولة، أقاسم حسنا، مقدم عبدالجليل، "أثر أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وقطر"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثاني ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، 2019.
- 6- علي عطية عبدالسلام ، عطية المهدي الفيتوري، محمد خليل فياض، خالد علي عبدالسلام، الزروق أحمد هويدي، "التضخم في الاقتصاد الليبي"، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 2008.
- 7- فضيلة ملح، علي مكيد، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 17، عدد خاص، الجزائر، يونيو 2020.
- 8- لطيفة لمطوش ، بوادو فاطيمة، "أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1965-2010"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 2، العدد السابع، 2018 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر.

ثالثاً: الرسائل العلمية

- 1- هالة وحشي، "أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر للفترة 1990-2015"، مذكرة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2017.

2- يوسف بن ختم، "العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، الجزائر، سنة 2016.

رابعاً: شبكة المعلومات الدولية

1. Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm